



**أثر تطبيق معيار التقرير المالي الدولي IFRS 16 على صافي
القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية: دراسة تطبيقية على
الشركات الكويتية**

**Impact of Applying International Financial Reporting
Standard IFRS 16 on the Net Present Value of Future Cash
Flows: an Applied Study on Kuwaiti companies**

أ/ خالد عبدالهادي مطلق شميلان العازمي

أ.م.د / إبراهيم زكريا عرفات

استاذ المحاسبة المساعد
كلية التجارة - جامعة كفر الشيخ

أ.د / إيهاب محمد أبو خزانة

أستاذ المحاسبة المالية ووكيل الكلية
لشئون خدمة المجتمع وتنمية البيئة
كلية التجارة - جامعة كفر الشيخ

مجلة الدراسات التجارية المعاصرة

كلية التجارة - جامعة كفر الشيخ
المجلد (١١) - العدد (١٩) - الجزء الاول
يناير ٢٠٢٥ م

رابط المجلة : <https://csj.journals.ekb.eg>

ملخص البحث

استهدف هذا البحث بشكل أساسي دراسة واختبار أثر تطبيق معيار التقرير المالي الدولي IFRS 16 على صافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية. ويتمثل مجتمع الدراسة في جميع الشركات المساهمة غير المالية المقيدة ببورصة الأوراق المالية الكويتية، والتي بلغ عددها (٩٥) بينما تتمثل عينة الدراسة في ٣٦ شركة من الشركات المساهمة غير المالية المقيدة ببورصة الأوراق المالية الكويتية والتي تنطبق عليها شروط اختيار العينة، وبلغ إجمالي عدد مشاهدات عينة الدراسة ١٤٤ مشاهدة، وبناء على الدراسة النظرية وما انتهت إليه الدراسة التطبيقية، كان من أهم النتائج التي توصل إليها الباحث وجود أثر إيجابي ذو دلالة معنوية لتطبيق معيار التقرير المالي الدولي IFRS16 على صافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية للمنشأة.

مصطلحات الدراسة: معيار التقرير المالي الدولي IFRS16 ، صافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية.

Abstract

This research mainly aimed to study and test the impact of applying the International Financial Reporting Standard IFRS 16 on the net present value of future cash flows. The study population is represented by all non-financial joint stock companies listed on the Kuwait Stock Exchange, which numbered (95), while the study sample is represented by 36 non-financial joint stock companies listed on the Kuwait Stock Exchange that meet the conditions for selecting the sample. The total number of sample observations was The study 144 views, and based on the theoretical study and the conclusions of the applied study, one of the most important results was that there was a positive and significant impact of applying the International Financial Reporting Standard IFRS16 on the net present value of the facility's future cash flows.

Keywords: International Financial Reporting Standard IFRS16, net present value of future cash flows.

الإطار العام للبحث

١/١ مقدمة البحث

انتشرت معايير المحاسبة الدولية كنموذج لمعايير المحاسبة ذات الجودة العالية انتشارا عالميا واسعا، وقد زاد الاهتمام بالمحاسبة الدولية ومعاييرها ولاسيما في العقود الأخيرة، بسبب تضاعف حجم

المعاملات التجارية بين الشركات الدولية وتنوعها، وزيادة الاستثمارات، كل ذلك أدى إلى زيادة الحاجة إلى المعايير الدولية للاسترشاد بها في العملية التجارية، كما ودعت الحاجة إلى وجود معايير محاسبية موحدة نتيجة لغياب التوحيد، والتنسيق المحاسبي، واختلافه من دولة إلى أخرى، بسبب الخصوصية الاقتصادية، والقانونية في كل دولة، ولتحكم عمل المحاسبين لخلق نوع من التجانس في عرض القوائم المالية، وليتمكن المطلع على هذه البيانات من مقارنتها مع الشركات العاملة في نفس القطاع بسبب أهمية البيانات التي تنشرها الشركات المساهمة العامة، وأثرها على جميع الأطراف (مستثمرين، ومقرضين، ودوائر حكومية) وغيرهم (أبو حجلة، ٢٠١٣).

وقد اكتسبت معايير المحاسبة الدولية أهميتها نتيجة لغياب التوحيد، والتنسيق المحاسبي، واختلافه من دولة إلى أخرى؛ ففي ألمانيا مثلاً تبلغ فترة استهلاك الأصول الثابتة غير الملموسة خمس سنوات، في حين تسمح الولايات المتحدة الأمريكية استهلاك مثل هذه الأصول ضمن فترة زمنية لا تتجاوز أربعين سنة، وفي هولندا يتم تقييم الأصول الثابتة بقيمتها الاقتصادية، أو قيمة الإحلال في حين يتم تقييمها في الولايات المتحدة الأمريكية باستخدام التكلفة التاريخية، وتسمح اليابان بعمليات تمهيد الدخل، حيث تسمح للشركات بتحميل بعض البنود على قائمة الدخل بصورة اختيارية مثل: الديون المعدومة، واستهلاك الأصول المادية والمعنوية المعمرة (والتي تشمل على المصنع، والممتلكات، والمعدات إلى جانب تكاليف التطوير، والأصول المعنوية الخاصة بالملكية الفكرية، والشهرة التجارية) بما يوفر ميزات اقتصادية للمنشأة في فترة زمنية أطول من تلك التي تغطيها القوائم المالية للعام الجاري، وبناء عليه يجب رسملة هذه الأصول، وتوزيع تكاليفها على فترات النفع الذي يتحقق للمنشأة المصدرة للقوائم المالية (حماد، ٢٠٠٤).

ويعتبر التأجير أحد أساليب التمويل المألوفة في مجتمع الأعمال المعاصر. ويتم استخدامه على نطاق واسع من قبل الشركات في مختلف الصناعات، إذ يمكنها من الحصول على المعدات والممتلكات واستخدامها دون اللجوء إلى شرائها أو الاقتراض للحصول عليها. وتلجأ الكثير من الشركات إلى استئجار الأصول بدلاً من شرائها خصوصاً بالنسبة للأصول التي تتعرض لتطورات تقنية سريعة، مما يجعل انفاق مبالغ ضخمة لشراء هذه الأصول أمراً يبعد عن الرشد الاقتصادي. وقد تلجأ بعض الشركات لاستئجار الأصول لما تواجهه من صعوبات في الحصول على الأموال، سواء عن طريق زيادة رأسمالها أو عن طريق الاقتراض. كما أنه في بعض الأحيان يكون التأجير هو السبيل الوحيد للحصول على حق استخدام الأصول المادية التي تكون غير متاحة للشراء (Xu et al., 2017).

ومع انتشار الإيجار كأحد مصادر التمويل، نشأت مشكلة المحاسبة عن عقود الإيجار، واهتمت المنظمات المهنية بإصدار المعايير المحاسبية لتوفير إرشادات للمحاسبة عن عقود الإيجار لدى كل من المستأجرين والمؤجرين، وبصفة خاصة بسبب إمكانية اختلاف السياسات المحاسبية التي يمكن أن تتبعها الشركات لمعالجة عقود الإيجار في حالة اختلاف شكل بعض العقود عن مضمونها الاقتصادي، الأمر الذي يؤدي في بعض الأحيان إلى معالجات محاسبية مختلفة لمعاملات اقتصادية متشابهة (محمود، ٢٠١٨).

وتبعاً لذلك، بدأ كل من مجلس معايير المحاسبة الدولية International Accounting Standard و (Board IASB)، ومجلس معايير المحاسبة المالية Financial Accounting Standards Board ((FASB مشروعاً مشتركاً منذ عام ٢٠٠٦ من أجل وضع معايير جديدة للمحاسبة عن عقود الإيجار. وعليه أصدر IASB المعيار الدولي للتقرير المالي ((IFRS 16 بعنوان "عقود الإيجار" وذلك في يناير ٢٠١٦. كما أصدر FASB (المعيار ASU 842 بعنوان "الإيجارات"، وبالتالي بدأت حقبة جديدة من محاسبة الإيجار على الأقل بالنسبة للمستأجرين. ويضع المعيار (IFRS 16) المبادئ والأسس الخاصة بالاعتراف والقياس والعرض والافصاح عن عقود الإيجار لكلا الطرفين المستأجر والمؤجر، ويكون المعيار ساري المفعول للتطبيق اعتباراً من أول يناير ٢٠١٩، ويمكن للشركات اختيار التطبيق قبل هذا التاريخ ولكن بشرط أن يكون تم تطبيق (IFRS 15) "الإيراد من العقود مع العملاء" (عوض، ٢٠١٧).

ويقدم (IFRS 16) تغييرات جوهرية في المتطلبات المحاسبية لمعالجة عقود الإيجار، وبصفة خاصة للمستأجرين، ويحل محل المجموعة الحالية من المعايير والتفسيرات المتعلقة بالإيجار وهي معيار المحاسبة الدولي (IAS 17) المحاسبة عن الإيجارات، والتفسير (SIC 15) الإيجار التشغيلي والدوافع، والتفسير (SIC 27) تقييم جوهر المعاملات المتضمنة الشكل القانوني للإيجار. ويعتمد (IFRS 16) على مدخل مختلف اختلافاً جذرياً للمحاسبة عن عقود الإيجار على أساس مفهوم "حق الاستخدام"، إذ يلغي التمييز بين عقود الإيجار التمويلية وعقود الإيجار التشغيلية من وجهة نظر المستأجر، حيث يكون هناك نموذج محاسبي واحد لجميع عقود الإيجار بالنسبة للمستأجرين، باستثناء عقود الإيجار قصيرة الأجل والأصول منخفضة القيمة، وبالتالي يتم الاعتراف بجميع عقود الإيجار في الميزانية العمومية للمستأجر والاستثناء الوحيد هو عقود الإيجار قصيرة الأجل وعقود الإيجار منخفضة القيمة (PWC, 2016).

ومن المتوقع أن تؤثر متطلبات (IFRS 16) على القوائم المالية والنسب المالية الأساسية للمستأجر، حيث أن الاعتراف بالأصول والالتزامات المرتبطة بالإيجار في صلب الميزانية العمومية سوف يترتب عليه زيادة إجمالي الأصول وإجمالي الالتزامات في قائمة المركز المالي، وبالتالي التأثير على المقاييس الأساسية ومن ثم التأثير على النسب المالية، فمن المتوقع انخفاض معدل دوران الأصول وارتفاع نسبة الرفع المالي. وبالإضافة إلى ذلك، سيؤثر المعيار (IFRS 16) أيضاً على قائمة الدخل نظراً للاعتراف بمصروف اهلاك "أصل حق الاستخدام" والاعتراف بالفوائد، وذلك بدلاً من مصروف الإيجار التشغيلي، ومن ثم التأثير على الربح قبل الفائدة والضريبة والاهلاك، والربح قبل الفائدة والضريبة. كما سيؤثر المعيار الجديد على قائمة التدفقات النقدية، نظراً لأن مدفوعات الإيجار والتي كانت يتم عرضها كتدفقات نقدية تشغيلية بالكامل في المعيار السابق (IAS 17) سوف يتم تقسيمها الي جزأين، جزء يعكس الفائدة على التزام الإيجار ويتم عرضه كتدفقات نقدية تشغيلية، بينما الجزء الآخر يمثل المدفوعات النقدية لالتزام الإيجار ويُعرض ضمن الأنشطة التمويلية (Ozturk and Sercemeli, 2016).

وعلى الرغم من أن المعالجة المحاسبية بالنسبة للمؤجرين لم تتغير بشكل جوهري في المعيار الجديد (IFRS 16)، إلا أنه ينبغي على المؤجرين أن يكونوا على وعي ودراية بالإرشادات والتوجيهات

الجديدة بشأن تعريف عقد الأيجار، ومعاملات البيع وإعادة التأجير، هذا بالإضافة إلى ضرورة فهم التغيرات في المعالجة المحاسبية للمستأجرين لما لها من تأثير على سلوكيات المستأجرين وسوق الأيجار وطريقة المفاوضة مع عملائهم (BDO, 2017).

وعلى الجانب الآخر تعد قيمة المنشأة هي المحور الذي يدور حوله اتخاذ القرارات والتصرفات المالية وغير المالية، ولذلك تعرف بأنها: عملية تحديد القيم الاقتصادية لأصول المنشأة وما يقابلها من الخصوم، والقرارات المالية هي الترجمة الحقيقية لكل أهداف المنشأة، فلذلك يجب وضع هذه القرارات في صورة مالية حتى يمكن قياسها (محمد، ٢٠١٣).

٢/١ مشكلة البحث

في الوقت الراهن لم تعد الأرباح التي يمكن أن تحققها المنشأة مؤشراً كافياً لمعرفة أدائها، لأن النتائج المحاسبية قد لا تعكس الواقع الاقتصادي، حيث أنها يمكن أن تخفي عدم كفاية الاستثمار بنوعية المادي وغير المادي، بالإضافة إلى ذلك لا تأخذ بعين الاعتبار المعطيات المحاسبية التي لا تطابق الواقع الاقتصادي. وبالتالي قد تزايد في الفترة الأخيرة الاهتمام بمفهوم تعظيم قيمة المنشأة، بتحسين قدرتها على الإبداع، وترويج منتجات جديدة ذات طابع فريد، وتعزيز المنافسة وزيادة حصتها السوقية، وتحقيق الاستقرار والتنمية المستدامة، بهدف تعظيم ثروة أصحاب المصالح، وزيادة رضا العملاء والعاملين، وتحقيق منافع اقتصادية ورفاهية للمجتمع.

وإزاء ذلك، حل مفهوم تعظيم ثروة أصحاب المصالح Stakeholder maximization wealth محل مفهوم تعظيم ثروة حملة الأسهم maximization wealth Shareholder من خلال اتخاذ القرار والسلوك الأخلاقي للشركات. ولتعظيم ثروة أصحاب المصالح، يجب ألا تعطي أفضلية لبعضهم على حساب البعض الآخر حتى لا يحدث ضياع اجتماعي Social waste، أي يجب مراعاة البعد الأخلاقي عند اتخاذ القرارات بالمنشأة، بحيث تتسم قرارات المنشأة بالأخلاقية، بهدف تعظيم قيمة المنشأة تجاه المجتمع (Guidi et al., 2008, p. 603).

ويعتبر الإيجار من أهم المصادر الشائعة لتمويل منشآت الأعمال، وفي حين يتم رسملة الإيجارات التمويلية على نحو مشابه لامتلاك الأصول، نجد أن الإيجارات التشغيلية تترك كليا خارج الميزانية وبالتالي لا تكون الأصول والخصوم المرتبطة بها واضحة للأطراف الأخرى من المستخدمين.

وبالتالي فإن المعالجة المحاسبية وفقا للمعايير المحاسبية السابقة فتحت المجال للتحويل على عوامل تصنيف عقود الإيجار، وأصبحت عقود الإيجار يتم هيكلتها لتجنب الاعتراف بالأصول والالتزامات الناشئة عن هذه العقود، وذلك بتحويل التأجير التمويلي إلى تأجير تشغيلي لأن الإفصاح عن التأجير التشغيلي يتم خارج قائمة المركز المالي ويظهر المستأجر في وضع أفضل بالنسبة لمؤشرات التحليل المالي وإمكانيات الاقتراض. وقد أصبح التأجير خارج قائمة المركز المالي يستخدم كأداة للتحريف المتعمد للقوائم المالية، مما يؤثر على مصداقية القوائم المالية وقابليتها للمقارنة ويؤدي للإضرار بمصالح مستخدمي القوائم المالية. مما دفع كلا من IASB و FASB إلى التعاون في مشروع مشترك يطالب برسملة كل عقود الإيجار. وبإصدار IASB معيار التقارير المالية الدولي IFRS ١٦

"عقود الإيجار" في يناير ٢٠١٦ والذي بدأ تطبيقه في يناير ٢٠١٩، والذي يطالب الشركات المستأجرة بالاعتراف بالأصول والالتزامات الناشئة عن عقود الإيجار في صلب القوائم المالية وما ينتج عن ذلك من تأثيرات على تلك القوائم المالية، فضلا عن التأثير على تكلفة الاقتراض وتعهدات الديون وغيرها.

ولا شك أن هذه التغييرات من شأنها أن تنعكس على شكل ومحتوى المعلومات التي تتضمنها التقارير المالية، وبالتالي التأثير على قيمة المنشأة، لذلك يجب على الشركات إجراء فحص متعمق للتغيرات المقترحة لمتطلبات المحاسبة عن عقود الإيجار، وتقييم تأثيرها على القوائم المالية ومن ثم النسب المالية الخاصة بها، ونوعية ما توصله القوائم المالية من معلومات لمستخدميها، هذا إلى جانب دراسة تأثيرها على شروط المديونية، ونموذج أعمالها، والنظم والبيانات وعمليات وهيكل الرقابة الداخلية، والآثار الضريبية وغيرها من مجالات الأعمال ذات الصلة، ودراسة تكاليف الامتثال وتطبيق المعيار الجديد.

ومما سبق يمكن تلخيص مشكلة البحث في السؤال الرئيسي التالي:

هل يوجد أثر لتطبيق معيار التقرير المالي الدولي IFRS 16 على صافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية للشركات الكويتية المدرجة بالبورصة؟

٣/١ هدف البحث

يهدف هذا البحث الي دراسة أثر تطبيق معيار التقرير المالي الدولي IFRS ١٦ على صافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية للشركات الكويتية المدرجة بالبورصة.

٤/١ أهمية البحث

يحتل موضوع البحث أهمية كبيرة علي كل من المستويين الأكاديمي (الأهمية العلمية)، و المهني (الأهمية العملية) و يمكن استعراضهما علي النحو التالي:

١/٤/١ الأهمية العلمية:

١. يواكب البحث الاتجاهات الحديثة والمتزايدة خلال السنوات القليلة الماضية والتي حرصت على دراسة الآثار المختلفة لتطبيق معايير التقارير المالية الدولية.
٢. تنبع أهمية هذا البحث أيضا من خلال أهمية قيمة الشركة لمستخدمي المعلومات و متخذي القرارات وحملة الأسهم.
٣. الندرة النسبية – في حدود علم الباحث – في الدراسات التي اهتمت بدراسة العلاقة بين تطبيق معيار التقرير المالي الدولي رقم ١٦ وقيمة الشركة مما يعد سببا قويا لإجراء هذه الدراسة.

٢/٤/١ الأهمية العملية:

١. من المتوقع أن تساهم نتائج هذه الدراسة في التعرف على مدى تأثير تطبيق معيار التقرير المالي الدولي IFRS ١٦ علي قيمة المنشأة وتحسين جودة التقارير المالية وزيادة منفعة هذه التقارير للأطراف أصحاب المصلحة في البيئة الكويتية.
٢. من المتوقع أن تساهم نتائج هذه الدراسة في إيضاح القواعد المحاسبية الجديدة التي تضمنها معيار التقرير المالي الدولي IFRS ١٦ بشأن عقود الإيجار.

٥/١ فروض البحث

في ضوء مشكلة البحث وهدفه تم صياغة الفرض الرئيسي التالي:

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق معيار التقرير المالي الدولي IFRS 16 على صافي القيمة الحالية للندفقات النقدية المستقبلية للشركات الكويتية المدرجة بالبورصة.

٦/١ منهجية البحث

١/٦/١ المنهج الاستنباطي:

وذلك من خلال استعراض وتحليل أهم الدراسات السابقة التي تناولت قيمة الشركات وكذلك معيار التقرير المالي الدولي رقم ١٦، وتقويم ما توصلت إليه من نتائج من أجل تطوير عناصر الإطار النظري للدراسة وصولاً لاشتقاق الفرض الرئيسي للبحث.

٢/٦/١ المنهج الاستقرائي:

يستخدم الباحث المنهج الاستقرائي لبناء الدراسة التطبيقية من خلال تحليل محتوى التقارير المالية للشركات الكويتية المدرجة بالبورصة وكذلك المواقع الإلكترونية لتلك الشركات وذلك للحصول على البيانات اللازمة لقياس متغيرات الدراسة واختبار الفرض الرئيسي للبحث واستخلاص النتائج.

٧/١ نطاق وحدود البحث

١. سوف تقتصر الدراسة علي اختبار أثر تطبيق معيار التقرير المالي الدولي IFRS ١٦ على قيمة المنشأة وذلك بالتطبيق علي الشركات الكويتية المدرجة بالبورصة.
٢. لن تتعرض هذه الدراسة الي كيفية تطبيق المعيار في الشركات الكويتية المدرجة بالبورصة ولا المشاكل المحاسبية التي تواجه هذه الشركات في تطبيق المعيار.

٨/١ تنظيم البحث

انطلاقاً من مشكلة البحث والهدف منه، فقد تم تنظيم البحث علي النحو التالي:

١. الإطار العام للبحث.
٢. الإطار النظري للبحث.

٣. الدراسات السابقة.

٤. الدراسة التطبيقية.

٥. خلاصة ونتائج وتوصيات البحث.

١. الإطار النظري للبحث

١/٢ معيار التقرير المالي الدولي رقم ١٦

يُعتبر التأجير أحد أساليب التمويل الحديثة التي تُجنب الشركات الكثير من معوقات أساليب التمويل التقليدي مثل الشراء عن طريق الاقتراض أو التقسيط. ومع انتشار الإيجار كأحد مصادر التمويل، اهتمت المنظمات المهنية بإصدار المعايير المحاسبية لتوفير إرشادات للمعالجة المحاسبية لعقود الإيجار لدى كل من المستأجرين والمؤجرين، ونشأت مشكلة المحاسبة عن عقود الإيجار عندما اختلف شكل عقود الإيجار عن مضمونها الاقتصادي، وإمكانية معالجة معاملات متشابهة بطرق مختلفة، إذ يؤدي اختلاف بسيط في شروط عقود الإيجار الي اختلاف كبير في المعالجة المحاسبية، مما يترتب عليه انخفاض القابلية للمقارنة بين الشركات وإتاحة الفرصة لتنظيم المعاملات لتحقيق نتائج محاسبية معينة (Churyk et al., 2015). وبالتالي كان هناك ضرورة لتغيير المتطلبات الحالية لمعالجة عقود الإيجار وصدر معيار التقرير المالي الدولي IFRS 16.

١/١/٢ أهداف معيار التقرير المالي الدولي IFRS 16:

تتمثل أهداف معيار التقرير المالي الدولي IFRS 16 في الاتي (Angela and Thomas, 2015):

١. وضع مبادئ الاعتراف والقياس والعرض والإفصاح عن عقود الإيجار والهدف من ذلك هو ضمان أن الشركات المؤجرة والمستأجرة تقدم المعلومات الملائمة بالطريقة التي تعرض تلك المعاملات بصورة عادلة وصادقة وهذه المعلومات تقدم أساسا لمستخدمي القوائم المالية لتقييم تأثير عقود الإيجار علي الوضع والأداء المالي والتدفقات النقدية السنوية للمنشأة.

٢. التأكيد علي أن تنظر المنشأة بعين الاعتبار الي شروط وبنود العقود وكل الحقائق والظروف والملابسات المرتبطة عند تطبيق هذا المعيار، ويجب علي المنشأة تطبيق هذا المعيار بصورة ملائمة علي العقود ذات الخصائص المتشابهة وفي ظل الظروف المتشابهة.

٢/١/٢ نطاق معيار التقرير المالي الدولي IFRS 16:

يُطبق معيار التقرير المالي الدولي IFRS 16 علي كافة العقود الإيجارية عدا:

- اتفاقيات التأجير الخاصة بالكشف عن واستخدام الموارد الطبيعية مثل البترول والغاز والغابات والمعادن وحقوق التعدين الأخرى.
- العقود الإيجارية للأصول البيولوجية والتي يتم المحاسبة عنها ضمن نطاق معيار المحاسبة الدولي IAS 41 (الزراعة).
- تراخيص الملكية الفكرية Intellectual Property الممنوحة من جانب المؤجر والتي يتم المحاسبة عنها ضمن نطاق المعيار الدولي للتقارير المالية IFRS 15 (الإيراد من العقود مع العملاء).
- اتفاقيات الترخيص الخاصة ببنود مثل الأفلام السينمائية وتسجيلات الفيديو والمسرحيات والمخطوطات والبراءات وحقوق النشر والتأليف والتي يتم المحاسبة عنها ضمن نطاق معيار المحاسبة الدولي IAS 38 (الأصول غير الملموسة).
- اتفاقيات التنازلات لإنهاء الخدمة والتي يتم المحاسبة عنها ضمن نطاق المعيار الدولي للتقارير المالية IFRS 12.

٣/١/٢ المعالجة المحاسبية لعقود الإيجار في ظل معيار التقرير المالي الدولي IFRS 16:

وضع معيار التقرير المالي الدولي IFRS 16 إطاراً شاملاً للمحاسبة عن عقود الإيجار، وقدم هذا المعيار تغييرات جوهرية في المتطلبات المحاسبية لمعالجة عقود الإيجار بالنسبة للمستأجرين، إلا أن الإرشاد المتعلق بالمؤجرين ظل دون تغيير الي حد كبير عن معيار المحاسبة الدولي IAS 17، ويمكن تلخيص المعالجة المحاسبية لعقود الإيجار في ظل معيار التقرير المالي الدولي IFRS 16 في دفاتر كل من المؤجر والمستأجر من خلال الجدول التالي:

نوع العقد	المعالجة في دفاتر المؤجر	المعالجة في دفاتر المستأجر
تشغيلي	- يظهر الأصل ضمن الأصول في الميزانية العمومية ويتم إهلاكه بنفس الطريقة التي تُستهلك بها الأصول المماثلة لدي المؤجر. - تظهر إيرادات الإيجار ضمن الإيرادات في قائمة الدخل، أما الإهلاك والتكاليف الأخرى المتكبدة لاكتساب دخل الإيجار فتظهر ضمن المصروفات.	سمح المعيار للمستأجرين بعدم رسملة الأصل المستأجر في حالة عقود الإيجار قصيرة الأجل، وحالة عقود الإيجار لأصل ذي قيمة منخفضة وفي تلك الحالة تكون المعالجة كالاتي: - تظهر المعاملة كمصروف في قائمة الدخل. - تظهر دفعات الإيجار قصيرة الأجل و دفعات الإيجار منخفضة القيمة و دفعات الإيجار المتغيرة ضمن الأنشطة التشغيلية في قائمة التدفقات النقدية.
تمويلي	- يظهر في الميزانية العمومية في	- يظهر ضمن الأصول الأصل

<p>المستأجر (الحق في الاستخدام)، ويظهر ضمن الالتزامات التزام عقد الإيجار بالقيمة الحالية لدفعات الإيجار غير المدفوعة في ذلك التاريخ.</p> <p>- يظهر إهلاك الأصل بالإضافة الي مصروف الفائدة علي التزام عقد الإيجار ضمن المصروفات في قائمة الدخل.</p> <p>- تظهر الدفعات النقدية للجزء المتعلق بالفائدة علي التزام عقد الإيجار وكذلك الجزء المتعلق بالمبلغ الأصلي من التزام عقد الإيجار ضمن الأنشطة التمويلية في قائمة التدفقات النقدية.</p>	<p>جانب الأصول مبلغ مساوي لصافي الاستثمار في عقد الإيجار.</p> <p>- يتم إثبات دخل التمويل علي مدي فترة الإيجار، علي أساس نمط يعكس معدل عائد دوري ثابت لصافي استثمار المؤجر في عقود الإيجار ضمن الإيرادات في قائمة الدخل.</p>
--	---

ملخص المعالجة المحاسبية لعقود الإيجار في دفاتر كل من المؤجر والمستأجر

(عبد العال، ٢٠١٨، ص ٣١٥)

٢/٢ صافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية

تتنوع مداخل قياس قيمة المنشأة ما بين المدخل المحاسبي، ومدخل السوق، ومدخل التدفقات النقدية المخصومة، ومدخل تكلفة الإحلال أو الاستبدال، ومدخل الجمع بين الأرقام المحاسبية والسوقية (السيد، ٢٠١٧)، ويعتمد البحث الحالي علي قياس قيمة المنشأة من خلال مدخل التدفقات النقدية المخصومة.

طبقاً لهذا المدخل يتم تحويل التدفقات النقدية المستقبلية الصافية إلى قيمة حالية واحدة، وذلك عن طريق خصم هذه التدفقات وفقاً لمعامل خصم محدد على أساس الأسعار السوقية المعلنة لسعر الخصم، ومن أهم النماذج المستخدمة لقياس قيمة المنشأة وفقاً لهذا المدخل نموذج "التدفقات النقدية المخصومة Discounted Cash Flows" (الطحان، ٢٠١٧).

ويعتمد هذا النموذج على التدفقات النقدية وليس الأرباح المحاسبية كأساس لتقييم قيمة المنشأة، وذلك عن طريق إيجاد الفرق بين التدفقات النقدية الداخلة المستقبلية (المتحصلات أو المقبوضات النقدية المتوقعة) والتدفقات النقدية الخارجة المستقبلية (المدفوعات أو التسديدات النقدية المتوقعة)، وهذا الفرق يمثل صافي التدفق النقدي (Net Cash Flow (NCF)، ولأن هذا النموذج ينظر للمنشأة على أنها سلسلة من التدفقات النقدية الداخلة والخارجة طوال فترة عمرها الاقتصادي، فإن التدفقات النقدية المتولدة تحدث في فترات زمنية مختلفة، الأمر الذي يتطلب خصمها باستخدام معدلات الخصم لتعكس القوة الشرائية للنقود في كل فترة زمنية. ووفقاً لهذا النموذج، فإن قيمة المنشأة تمثل صافي القيمة الحالية Net present Value للتدفقات النقدية المخصومة (محمد، ٢٠١٧).

ويعد هذا المدخل من أكثر المداخل الكمية المستخدمة لقياس أو تقييم الاستثمارات، كما يعد هذا المدخل من أهم المداخل الديناميكية التي تلقي اهتماماً كبيراً للتغيرات الاقتصادية، وذلك لأنه يأخذ في الحسبان التغيرات المستمرة في القوة الشرائية للنقود ومعدلات التضخم، كما يعكس مستويات المخاطرة، كما يطلق البعض على هذا المدخل مصطلح "المدخل الذاتي"، وذلك لأنه يركز على جانب الاستخدامات Gotze أو الأصول من خلال قياس قدرة الأصول الذاتية على تحقيق تدفقات نقدية مستقبلية خلال عمر المنشأة. ويفترض هذا المدخل أن جميع الآثار ذات الصلة بمشاريع الاستثمار يتم وصفها من خلال التدفقات النقدية الداخلة والخارجة مع عدم الحاجة للنظر لأية تأثيرات أخرى. كما يساهم هذا المدخل في التحقق من تقييمات المدخل السوقي (محمد، ٢٠١٧؛ Regnier, 2001; et al., 2015).

وتقاس قيمة المنشأة وفقاً لهذا المدخل استناداً للمعادلة التالية:

$$\text{قيمة المنشأة} = \text{صافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة طوال عمر المنشأة}$$
$$\text{أو قيمة المنشأة} = \text{مج (صافي التدفق النقدي في تاريخ معين} \times (1 + \text{ع})^{\text{ن}})$$

حيث أن: ع = معدل الخصم المناسب.

ن = الفترة أو عدد السنوات التي يتولد عندها التدفق النقدي.

ومن أهم المحاور التي يستند عليها نموذج التدفقات النقدية المخصومة ما يلي

(سليم، ٢٠٠٨):

- **المحور الأول:** الافتراض الأساسي لهذا المدخل هو استخدام التدفقات النقدية المتوقعة وليس الأرباح كأساس لتقييم المنشأة.
- **المحور الثاني:** أن هذا التقييم يعكس معدل النمو في الوحدة الاقتصادية، وذلك من خلال مستوى الزيادة أو النقص في التدفقات النقدية المتوقعة مستقبلاً.
- **المحور الثالث:** أن هذا التقييم يأخذ في اعتباره توقيت التدفقات النقدية، وهذا التوقيت يعد أمر بالغ الأهمية لأخذ أثر التغيرات في القوة الشرائية للنقود ومعدلات التضخم في الاعتبار عند إجراء هذا التقييم.
- **المحور الرابع:** أن إدخال معدل الخصم المناسب في التقييم يعكس عوامل التضخم والمخاطرة.
- **المحور الخامس:** ويأخذ في اعتباره عمر المنشأة كأساس للتقييم، الأمر الذي يترتب عليه اختلاف قيمة المنشأة باختلاف عمرها.

ومن أهم مميزات نموذج التدفقات النقدية المخصومة في التقييم ما يلي (سليم،

٢٠٠٨):

- أنه يعتمد على التدفقات النقدية وليس الأرباح كأساس للتقييم، وذلك لأن الأرباح تخضع

- للتلاعب، كما قد تتضمن جزء دفتري لم يتحقق بعد. أما التدفقات النقدية فهي غير خاضعة للتلاعب وتقدم صورة حقيقة عن أداء المنشأة وقيمتها.
- يأخذ هذا النموذج في اعتباره أداء المنشأة على المدى الطويل بعيداً عن التقييمات التي تتأثر بالموسمية وتقلبات الأسعار.
- يساعد هذا النموذج في الوقوف على الاتجاهات المستقبلية والفرص الاستثمارية المتاحة أمام المنشأة.
- قابلية تطبيق النموذج على معظم الشركات سواء مدرجة بالبورصة أو غير مدرجة بالبورصة.
- وعلى الرغم من المزايا العديدة لهذا النموذج في التقييم، والتي ساعدت في التغلب على مشاكل كل من المدخل المحاسبي والمدخل السوقي، إلا أنه يوجه إليه الانتقادات التالية (محمد، ٢٠١٦؛ هنداوي، ٢٠٢٠؛ Regnier, 2001):
- أن عملية التقييم تعتمد على عدد من المدخلات، وهذه المدخلات تتطلب معرفة الكثير من المعلومات، وقد لا تتوافر بعض هذه المعلومات أو قد تتوافر ولكن بمستوى موثوقية منخفض.
- تتطلب عملية التقييم التنبؤ بالتدفقات النقدية، مع صعوبة عملية التنبؤ لبعض الشركات، كحالة الشركات في بداية تأسيسها أو دورة حياتها.
- صعوبة تحديد معدل الخصم المناسب، كما أن التغيرات الطفيفة في معدل الخصم قد ينتج عنها تحريفات جوهرية في قيمة المنشأة.
- أن بعض المدخلات قد تكون غير قابلة للملاحظة، وتعتمد دقة هذه المدخلات على خبرة الشخص القائم بالتقييم، فإذا كان الشخص القائم بالتقييم أو الخبير مبتدئ في السوق، فإن كثيراً من المعلومات قد تكون غير قابلة للملاحظة بالنسبة له. وعلى العكس من ذلك، إذا كان الشخص القائم بالتقييم يمتلك الخبرة الكافية، فإنه يمكنه الوصول إلى قدر كبير من المعلومات السرية، وبالتالي يمكن اعتبار هذه المعلومات السرية قابلة للملاحظة بالنسبة له (الطحان، ٢٠١٧).
- قد لا تتوافر لدى المنشأة الخبرات اللازمة لاستخدام هذا النموذج في التقييم، الأمر الذي قد يتطلب الاستعانة بعمل الخبراء، وما قد يصاحب ذلك من تحمل تكلفة مرتفعة مقابل الحصول على خدمات هؤلاء الخبراء (الطحان، ٢٠١٧).

٢. الدراسات السابقة

يعتمد مدخل التدفقات النقدية المخصومة لتحديد قيمة الشركة على التدفقات النقدية وليس الأرباح المحاسبية كأساس لتقييم قيمة الشركة، وذلك عن طريق إيجاد الفرق بين التدفقات

النقدية الداخلة المستقبلية (المتحصلات أو المقبوضات النقدية المتوقعة) والتدفقات النقدية الخارجة المستقبلية (المدفوعات أو التسديدات النقدية المتوقعة)، وهذا الفرق يمثل صافي التدفق النقدي، ولأن هذا النموذج ينظر للمنشأة على أنها سلسلة من التدفقات النقدية الداخلة والخارجة طوال فترة عمرها الاقتصادي، فإن التدفقات النقدية المتولدة تحدث في فترات زمنية مختلفة، الأمر الذي يتطلب خصمها باستخدام معدلات الخصم لتعكس القوة الشرائية للنقود في كل فترة زمنية. ووفقاً لهذا النموذج، فإن قيمة المنشأة تمثل صافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المخصومة (محمد، ٢٠١٧).

ونجد أن هناك بعض الدراسات قد أشارت إلي أن تطبيق معيار التقرير المالي الدولي IFRS 16 يؤثر بشكل معنوي علي صافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية للشركة. فقد أشارت دراسة العرابيد (٢٠٢٠) إلي وجود علاقة ارتباط موجبة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق معيار عقود الإيجار IFRS 16 والحد من الفجوة التمويلية. كما أشارت نتائج هذه الدراسة أيضا إلى وجود علاقة ارتباط موجبة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق معيار عقود الإيجار IFRS 16 وجودة المحتوي المعلوماتي للتدفقات النقدية المستقبلية.

وأشارت دراسة معلي (٢٠٢٢) أن رسملة جميع عقود الإيجار ضمن ميزانية المستأجر وفقاً للمتطلبات الجديدة التي جاء بها معيار IFRS 16 سيكون له تأثير جوهري على القوائم المالية بالدرجة الأولى ومنه التأثير مباشرة علي النسب المالية الأساسية مثل نسب السيولة والتي تم حسابها بناء علي التدفقات النقدية للشركة مما يعني أن تطبيق معيار التقرير المالي الدولي IFRS 16 يؤثر علي صافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية للشركة.

كما أشارت دراسة الرشيد (٢٠٢٢) إلي أن تطبيق معيار التقرير المالي الدولي IFRS 16 أدى إلي زيادة التدفقات النقدية من العمليات، مما يؤثر بدوره علي صافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية. وقد أشارت دراسة محمد (٢٠٢٣) إلي أنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق معيار التقرير المالي الدولي IFRS 16 وسيولة الشركة المقاسة بصافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية، مما يشير إلي أن تطبيق هذا المعيار قد يؤثر علي صافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية.

وبناء علي ما سبق يتوقع الباحث أن يؤثر تطبيق معيار التقرير المالي الدولي IFRS 16 علي صافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية للشركات الكويتية، لذلك يمكن اشتقاق الفرض الفرعي الثالث علي النحو التالي:

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق معيار التقرير المالي الدولي IFRS16 علي صافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية للشركات الكويتية المدرجة بالبورصة.

٥/٤ أهم ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

١. ندره الدراسات السابقة التي تناولت دراسة أثر تطبيق معيار التقرير المالي الدولي IFRS 16 علي قيمة المنشأة بشكل مباشر ومقاسة بصافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية، وخاصة في البيئة الكويتية، وذلك في حدود علم الباحث.

٢. معظم الدراسات السابقة قد تناولت دراسة أثر تطبيق معيار التقرير المالي الدولي IFRS 16 علي القوائم المالية والأداء المالي والنسب والمؤشرات المالية، ومنها تم استنتاج أثر تطبيق معيار التقرير المالي الدولي IFRS 16 علي قيمة المنشأة.

٣. الدراسة التطبيقية

١/٤ هدف الدراسة التطبيقية

تستهدف الدراسة التطبيقية الإجابة علي السؤال الرئيسي للدراسة واختبار الفرض الرئيسي والذي تم اشتقاقه في الإطار النظري للبحث والمتعلق بأثر تطبيق معيار التقرير المالي الدولي IFRS 16 على صافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية للشركات الكويتية المدرجة بالبورصة.

٢/٤ فروض الدراسة التطبيقية

في ضوء الدراسة النظرية التي توصلت لوجود أثر لتطبيق معيار التقرير المالي الدولي IFRS 16 على صافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية للشركات الكويتية المدرجة بالبورصة، لذا فإنه يتم صياغة الفرض الرئيسي للبحث الذي سبق تطويره في الإطار النظري في الصيغة العدمية وذلك بغرض إجراء الاختبارات الإحصائية كما يلي:

الفرض الرئيسي للبحث (H₀):

لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية لتطبيق معيار التقرير المالي الدولي IFRS 16 على صافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية للشركات الكويتية المدرجة بالبورصة.

٣/٤ مجتمع وعينة الدراسة

يتمثل مجتمع الدراسة في جميع الشركات المساهمة غير المالية المقيدة ببورصة الأوراق المالية الكويتية، والتي بلغ عددها (٩٥) شركة موزعة علي مجموعة من القطاعات المختلفة كما هو موضح في الجدول (٥ / ١)، وذلك خلال فترة الدراسة والتي تمتد علي مدار أربعة أعوام، عامين قبل تطبيق المعيار (٢٠١٧ و ٢٠١٨) وعامين بعد تطبيق المعيار (٢٠٢٠ و ٢٠٢١) وقد تم استبعاد عام ٢٠١٩ لتجنب أي أخطاء قد تحدث نتيجة تطبيق المعيار حيث أن عام ٢٠١٩ هو العام الأول لتطبيق هذا المعيار. بينما تتمثل عينة الدراسة في ٣٦ شركة من الشركات المساهمة غير المالية المقيدة ببورصة الأوراق المالية الكويتية والتي تنطبق عليها شروط اختيار العينة، وبذلك فإن إجمالي عدد مشاهدات عينة الدراسة تساوي ١٤٤ مشاهدة، وقد تم اختيار شركات العينة وفقا للمعايير الآتية:

١. استبعاد الشركات التي تعد قوائمها المالية بعملة أجنبية، وكذلك استبعاد البنوك والمؤسسات المالية، حيث تخضع عملية الإفصاح بها لتشريعات خاصة.
 ٢. أن تكون أسهم تلك الشركات مقيدة في بورصة الأوراق المالية الكويتية وخاضعة للتداول خلال سنوات الدراسة، وأن تنتهي السنة المالية لشركات العينة في ٣١ ديسمبر من كل عام.
 ٣. أن تتوفر التقارير المالية السنوية وتقارير الإفصاح التي توفر البيانات المطلوبة لإجراء التحليل الإحصائي لتلك الشركات خلال سنوات الدراسة.
- ويوضح الجدول التالي حجم العينة النهائي مع توزيع المشاهدات حسب التوزيع القطاعي لشركات العينة كما يلي:

جدول رقم (١)
التبويب القطاعي لشركات مجتمع وعينة الدراسة

م	القطاع	عدد شركات مجتمع الدراسة	عدد شركات عينة الدراسة	عدد المشاهدات	النسبة
١	العقار	٣٦	١١	٤٤	٣٠,٥%
٢	الصناعية	٢٥	١١	٤٤	٣٠,٥%
٣	مواد أساسية	٤	--	--	--
٤	الخدمات الاستهلاكية	١٢	٥	٢٠	١٣,٩%
٥	السلع الاستهلاكية	٢	١	٤	٢,٨%
٦	الاتصالات	٥	٤	١٦	١١,١%
٧	الطاقة	٦	٢	٨	٥,٦%
٨	الرعاية الصحية	٣	١	٤	٢,٨%
٩	التكنولوجيا	١	--	--	--
١٠	منافع	١	١	٤	٢,٨%
	الإجمالي	٩٥	٣٦	١٤٤	١٠٠%

المصدر: موقع البورصة الكويتية، عام ٢٠٢٤

٤/٤ مصادر الحصول علي البيانات

اعتمد الباحث علي مجموعة من البيانات المالية بهدف قياس متغيرات الدراسة التطبيقية وقد حصل الباحث علي هذه البيانات من التقارير المالية السنوية للشركات الكويتية، وهذه التقارير قد تم الحصول عليها من عدة مواقع مثل موقع البورصة الكويتية، وبعض المواقع علي شبكة الانترنت المتخصصة في نشر التقارير المالية للشركات الكويتية، ومواقع شبكة الانترنت الخاصة بشركات عينة الدراسة.

٥/٤ قياس متغيرات الدراسة وتصميم نماذج الانحدار

أولاً: قياس المتغير المستقل: تطبيق معيار التقرير المالي الدولي IFRS16:

يتم قياسه باستخدام متغير وهمي يأخذ القيمة (٠) عند عدم تطبيق المعيار وذلك خلال عامي ١٠١٧ و ٢٠١٨، ويأخذ القيمة (١) عند تطبيق المعيار وذلك خلا عامي ٢٠٢٠ و ٢٠٢١.

ثانياً: قياس المتغير التابع : صافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية للمنشأة Net Cash Flow (NCF)

صافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية للمنشأة = مج (صافي التدفق النقدي في تاريخ معين $\times (1 + r)^{-n}$)
حيث أن: ع = معدل الخصم المناسب.

ن = الفترة أو عدد السنوات التي يتولد عندها التدفق النقدي.

ثالثاً: قياس المتغيرات الرقابية: يوضح الجدول التالي طريقة قياس المتغيرات الرقابية المستخدمة علي النحو التالي:

جدول رقم (٢)

قياس المتغيرات الرقابية

المتغير	الرمز	طريقة القياس
حجم المنشأة	SIZE	يتم قياسه باللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول، وذلك قياساً علي (Liu, 2015, p. 23; Krause et al, 2017, p. 265; Abad and Bravo, 2018, p. 178).
نسبة الربحية	ROA	يتم قياسها بنسبة العائد علي إجمالي الأصول، وذلك قياساً علي (Alkhatib, 2014, p. 860; Najjar and (Abed, 2014, p. 587).
نسبة الرفع	LEV	يتم قياسه بنسبة إجمالي الالتزامات الي إجمالي

المالي	الأصول، وذلك قياساً علي (Aljifri and Hussainey, 2007, p. 889; Elgmmal et al, 2018, p. 601).
--------	---

المصدر: إعداد الباحث

ثالثاً: تصميم نموذج الانحدار المستخدم في اختبار الفرض الرئيسي للبحث (Regression Models):

لقد تم استخدام تحليل الانحدار الخطي المتعدد، وذلك لاختبار الفرض الرئيسي للبحث وتحديد مدي معنوية العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع، وقد قام الباحث بتصميم نموذج الانحدار التالي:

١. نموذج الانحدار الخطي لاختبار الفرض الرئيسي للبحث (H₀):

$$NCF = \beta_0 + \beta_1 IFRS16 + \beta_2 SIZE_{it} + \beta_3 ROA + \beta_4 LEV + e_{it}$$

حيث أن:

NCF: صافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية للمنشأة

IFRS16: معيار التقرير المالي الدولي IFRS16

β_0 : الجزء الثابت في معادلة الانحدار

$\beta_1, \beta_2, \beta_3, \beta_4$: معاملات نموذج الانحدار التي تحدد اتجاه العلاقة

SIZE: حجم المنشأة

ROA: معدل العائد علي الأصول

LEV: نسبة الرفع المالي

e_{it} : الخطأ العشوائي

٦/٤ الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة

اعتمد الباحث علي برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية Statistical Package For Social Sciences (SPSS) لإجراء التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة واختبار الأساليب الإحصائية المناسبة، ويوضح الجدول رقم (3) أهم الإحصاءات الوصفية والتي تشمل كلا من الوسط الحسابي، والانحراف المعياري، وأصغر وأكبر قيمة لمتغيرات الدراسة المتصلة (سليمان، ٢٠٠٧، ص ٨٢)، ويمكن توضيح ذلك علي النحو التالي:

جدول رقم (3)

نتائج التحليل الإحصائي الوصفي لمتغيرات الدراسة المتصلة

المتغير	أصغر قيمة	أكبر قيمة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
صافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية للمنشأة	٣٩٧١٥٢٠	٧٥٦٠٠٠٠٠	٣٧٥٢٥٤٠٨	٢٠١٢١٩١٦
حجم الشركة	١٢,٦١	٢٠,٨١	١٧,٨٢٨٩	١,٩٩٤٥١
نسبة الربحية	٠,٠١	٣٤,٣٠	٥,٠١١٩	٦,٠٤٣٧١
نسبة الرفع المالي	٠,٠١	,٩٢	٠,٣٧٣٨	٠,٢٢١١٩

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي SPSS

يتضح من الجدول السابق أن صافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية للمنشأة فهي تتراوح ما بين ٣ مليون و ٧٥ مليون، بمتوسط حسابي ٣٧ مليون، وانحراف معياري ٢٠ مليون، وهو أقل قيمة للانحراف المعياري بين الطرق المختلفة لقياس قيمة المنشأة، مما يعني أن قيم صافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية هي الأقل تشتتت مقارنة بالقيمة الدفترية والقيمة السوقية للمنشأة.

وقد بلغ متوسط حجم الشركة (١٧,٨٣)، ويشير الانحراف المعياري الي وجود تفاوت في أحجام شركات العينة حيث يبلغ (١,٩٩). أما بالنسبة للربحية، فقد بلغ متوسط معدل العائد علي الأصول (٥,٠١)، في حين بلغ الانحراف المعياري (٦,٠٤) مما يعني وجود تفاوت كبير جدا في نسب الربحية بين شركات العينة. وبالنسبة للرفع المالي، فقد بلغ متوسط نسبة المديونية لشركات العينة (٣٧,٣٨%)، كما يشير الانحراف المعياري (٠,٢٢) الي عدم وجود تباين كبير بين نسب الرفع المالي لشركات العينة..

٧/٤ اختبارات صلاحية بيانات نموذج الانحدار الخطي

قبل البدء في اختبارات الانحدار الخطي، قام الباحث بالتحقق من صحة افتراضات نموذج الانحدار، وذلك من خلال الاختبارات الآتية:

١/٧/٤ اختبار التوزيع الطبيعي Normality Test

تم إجراء اختبار التوزيع الطبيعي لبيانات المتغير التابع والمتمثل في قيمة المنشأة، وذلك من خلال إجراء اختبار Kolmogorov-Smirnov Test للتأكد من مدي اتباع بيانات المتغير التابع للتوزيع الطبيعي (محمد، ٢٠٠٧، ص ٨٢)، ويتضح من جدول رقم (٤) أن مستوي المعنوية لصافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية قد بلغ (٠,٠٦٥) وهو أكبر من ٥%، مما يدل علي أن بيانات المتغير التابع تتبع التوزيع الطبيعي.

جدول رقم (٤)
نتائج اختبار Kolmogorov-Smirnov

المتغير التابع	عدد مشاهدات العينة	قيمة Z	مستوي المعنوية Sig.
NCF	١٤٤	٠,٠٧٢	٠,٠٦٥

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي SPSS

٢/٧/٤ اختبار الازدواج الخطي Multicollinearity Test

تم إجراء اختبار ارتباط بيرسون Pearson Correlation للتأكد من عدم وجود مشكلة الازدواج الخطي بين المتغيرات، بالإضافة إلي التعرف علي قوة واتجاه العلاقة بين المتغيرات (محمد، ٢٠٠٧، ص ٦٣)، ويوضح الجدول التالي نتائج هذا الاختبار:

جدول رقم (٥)
نتائج اختبار Pearson Correlation

المتغيرات	IFRS16	NCF	SIZE	ROA	LEV
IFRS16	١				
NCF	٠,٢٧٨**	١			
SIZE	٠,٠٠٩	٠,٠٤٩-	١		
ROA	٠,٠٣١-	٠,١٩١*	٠,٠٥٨-	١	
LEV	٠,٠٢١-	٠,٠٨٥-	٠,٠٧٣	٠,١٣٩-	١

** مستوي معنوية ١%

* مستوي معنوية ٥%

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي SPSS

ويتضح من جدول رقم (٥) أن أكبر قيمة لمعامل ارتباط بيرسون بين المتغيرات هي (٠,٢٧٨, ٣٠%)، وأن أصغر قيمة لمعامل ارتباط بيرسون بين المتغيرات هي (-٠,١٣٩, ٩%)، مما يدل علي عدم وجود مشكلة الازدواج الخطي بين المتغيرات، وذلك طبقا لدراسة (سليمان، ٢٠٠٨، ص ١٤٥) التي أشارت الي أنه يمكن الحكم بعدم وجود ازدواج خطي بين المتغيرات في حالة أن يتراوح معاملات الارتباط بين +٧٠% و-٧٠%.

٨/٤ اختبار فروض الدراسة وتحليل النتائج

يتناول الباحث في هذا الجزء عرض نتائج نموذج الانحدار الخطي المستخدم في اختبار الفرض الرئيسي للبحث، ويمكن توضيح ذلك فيما يلي:

نتائج اختبار الفرض الرئيسي للبحث (H_0): لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية لتطبيق معيار التقرير المالي الدولي IFRS 16 علي صافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية.

جدول رقم (٦)

نتائج تحليل الانحدار الخطي للفرض الفرعي الثالث

المتغيرات	معامل الانحدار B	قيمة T	مستوي المعنوية Sig.
IFRS16	٠,٢٨٣	٣,٥٥٧	٠,٠٠١
SIZE	٠,٠٣٧-	٠,٤٦٠-	٠,٦٤٧
ROA	٠,١٩١	٢,٣٧٥	٠,٠١٩
LEV	٠,٠٤٩-	٠,٦١٣-	٠,٥٤١
معامل التحديد R^2		٠,١٢١	
معامل التحديد المعدل Adjusted R^2		٠,٠٩٦	
قيمة F		٤,٧٩٠	
مستوي المعنوية α		٠,٠٠١	

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي SPSS

يتضح من الجدول السابق أن قيمة معامل التحديد المعدل بلغت (٠,٠٩٦)، وهذا يعني أن تطبيق معيار التقرير المالي الدولي IFRS 16 يُفسر (٩,٦%) من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (صافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية). ويتضح أيضا من الجدول السابق أن معامل انحدار معيار التقرير المالي الدولي IFRS 16 موجب (٠,٢٨٣)، ومستوي المعنوية لمعيار التقرير المالي الدولي IFRS 16 يساوي (٠,٠٠١) وهو أصغر من مستوي المعنوية ٥%، مما يدل علي وجود أثر إيجابي معنوي لتطبيق معيار التقرير المالي الدولي IFRS 16 علي صافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية، وهذا يتفق مع نتائج اختبار معامل ارتباط بيرسون في جدول رقم (٥/٥)، وبالتالي يتم رفض الفرض العدمي الفرعي الثالث القائل بأن "لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية لتطبيق معيار التقرير المالي الدولي IFRS 16 علي صافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية" وقبول الفرض البديل.

وتتفق هذه النتيجة مع دراسة كلا من (العراييد، ٢٠٢٠؛ معلي، ٢٠٢٢؛ الرشيد، ٢٠٢٢؛ محمد، ٢٠٢٣) والتي أشارت الي وجود أثر معنوي لتطبيق معيار التقرير المالي الدولي IFRS16 علي صافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية للمنشأة.

٤. خلاصة ونتائج وتوصيات البحث

١/٥ خلاصة البحث

يتمثل الهدف الرئيسي لهذا البحث في إختبار أثر تطبيق معيار التقرير المالي الدولي IFRS 16 علي صافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية، وذلك بالتطبيق علي الشركات الكويتية المدرجة في البورصة الكويتية، ولتحقيق هدف الدراسة فقد تم إجراء دراسة تطبيقية علي عينة مكونة من (٣٦) شركة من الشركات المدرجة في بورصة الأوراق المالية الكويتية، وذلك خلال فترة الدراسة والتي تمتد علي مدار أربعة أعوام، عامين قبل تطبيق المعيار (٢٠١٧ و ٢٠١٨) وعامين بعد تطبيق المعيار (٢٠٢٠ و ٢٠٢١).

٢/٥ نتائج البحث

في ضوء الدراسة النظرية وما انتهت إليه الدراسة التطبيقية، يُمكن إيجاز أهم النتائج التي توصل إليها الباحث في وجود أثر إيجابي ذو دلالة معنوية لتطبيق معيار التقرير المالي الدولي IFRS 16 علي صافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية للمنشأة.

٣/٥ توصيات البحث

١. العمل علي تطوير معرفة وثقافة المحاسبين والكوادر الإدارية بالشركات الكويتية علي كافة الجوانب المتعلقة بتطبيق معيار التقرير المالي الدولي IFRS 16، وذلك من خلال إقامة دورت متخصصة للتدريب والتوعية في هذا المجال عن طريق المؤسسات والنقابات المهنية.
٢. قيام الجهات المسؤولة عن وضع معايير المراجعة الكويتية بإصدار دليل إرشادي لمساعدة مراجعي الحسابات في التحقق من مدى سلامة ودقة المحاسبة عن عقود الإيجار.

المجالات البحثية المقترحة

يقترح الباحث عدداً من مجالات البحوث المستقبلية والتي تُعد امتداداً لهذا البحث، وذلك علي النحو التالي:

١. دراسة أثر تطبيق معيار التقرير المالي الدولي IFRS 16 علي قرارات الاستثمار وأسعار أسهم الشركات المقيدة بالبورصة الكويتية.
٢. دراسة أثر تطبيق معيار التقرير المالي الدولي IFRS 16 علي جودة تقارير الأعمال المتكاملة للشركات الكويتية.
٣. دراسة أثر تطبيق معيار التقرير المالي الدولي IFRS 16 علي ممارسات التهرب الضريبي للشركات الكويتية.

٤. دراسة أثر تطبيق معيار التقرير المالي الدولي IFRS16 علي مستوي مستوي التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية للشركات الكويتية.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية

١. أبو حجلة، حنين (٢٠١٣)، "مدى التزام الشركات المساهمة العامة الصناعية الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين بالمعيار المحاسبي الدولي السادس عشر"، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين.
٢. السيد، علي مجاهد أحمد (٢٠١٧)، "فجوة القياس المحاسبي وأثرها علي الخصائص النوعية لجودة المعلومات المحاسبية في القوائم المالية المنشورة: دراسة نظرية وتطبيقية"، مجلة البحوث المحاسبية، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد ٢، ص ص ٢٠٢ - ٢٦٠.
٣. العرابيد، خميس محمد سعيد خميس (٢٠٢٠)، "واقع تطبيق معيار عقود الإيجار ١٦ IFRS وتأثيره على جودة المحتوى المعلوماتي للتدفقات النقدية المستقبلية"، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، جامعة قناة السويس، كلية التجارة بالاسماعيلية، المجلد (١١)، العدد (٢)، ص ص ٥٩٠ - ٦١٤.
٤. الطحان، إبراهيم محمد (٢٠١٧)، "أثر توجه معايير المحاسبة نحو القيمة العادلة علي مخاطر عملية المراجعة: دراسة نظرية وميدانية"، رسالة دكتوراة في المحاسبة، كلية التجارة، جامعة كفر الشيخ.
٥. حماد، طارق عبد العال. (٢٠٠٤)، "موسوعة معايير المحاسبة، شرح معايير المحاسبة الدولية والمقارنة مع المعايير الأمريكية والبريطانية والعربية". ج ٥. الإسكندرية: الدار الجامعية للنشر والتوزيع.
٦. حماد، طارق عبد العال، (٢٠١٠)، "إطار مقترح لقياس مستوى الشفافية في ضوء خصائص المنشآت المصرية في البيئة المصرية، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة - جامعة عين شمس، العدد الثاني.
٧. سليم، أحمد (٢٠٠٨)، "مشكلات القياس المحاسبي للقيمة العادلة للوحدة الاقتصادية لترشيد القرارات الاستثمارية: دراسة تطبيقية"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة عين شمس.
٨. عبد العال، أيهاب إبراهيم حامد (٢٠١٨)، "تقييم أثر تطوير المعايير المحاسبية للمعالجة الإيجار في ظل المعايير المصرية والدولية"، مجلة الفكر المحاسبي، جامعة عين شمس - كلية التجارة، مجلد ٢٢، العدد ٦، ص ص ٢٩٨ - ٣٤٦.
٩. عوض، أمال محمد محمد، (٢٠١٧)، "تقييم أثر تطوير معايير المعالجة المحاسبية للعقود الإيجارية على تحسين جودة التقارير المالية: دراسة إستكشافية في البيئة المصرية"، مجلة الفكر المحاسبي، جامعة عين شمس، كلية التجارة، مجلد ٢١، العدد ٤، ص ص ٨١٢ - ٨٧٢.

١٠. محمد، أمال نوري، (٢٠١٣)، "مدى تناغم أدوات التحليل المالي مع المحتوى المعلوماتي لقائمة التدفقات النقدية دراسة تحليلية بالاعتماد على بيانات عدد من الشركات العالمية"، *مجلة العلوم الاقتصادية، كلية الإدارة، جامعة بغداد، العدد ٣٤*.
١١. محمد، أسماء علي محمد، (٢٠١٧)، "اختبار مساهمة الاستثمار البشري في أداء وقيمة المنشأة المصرية"، *مجلة البحوث التجارية، جامعة الزقازيق – كلية التجارة، مجلد ٣٩، العدد ٢، ص ص ٦٨ – ٩٤*.
١٢. محمود، عمرو السيد زكي، (٢٠١٨)، "أثر تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (١٦) عقود الأيجار على نفعية المعلومات المحاسبية وقرارات اصحاب المصالح في منشأة المستأجر – دراسة تجريبية"، *مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، العدد الثاني، المجلد الثاني، ص ص ١٩٣ – ٢٧٣*.
١٣. هنداوي، أحمد منير عبد السلام (٢٠٢٠)، "العلاقة بين الإفصاح عن المسؤولية الإجتماعية للشركات وعدم تماثل المعلومات وأثرها علي قيمة المنشأة: دراسة تطبيقية"، *رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة كفر الشيخ*.

ثانياً: المراجع الأجنبية

1. Angela, W. and Thomas, Z. (2015), "Leases: A review of contemporary academic Literature relating to Lessees", *Accounting Horizons*, Vol. 29, No. 4, pp. 997 – 1023.
2. BDO. 2017. "IFRS in practice – IFRS 16 Leases", *available online at:www.bdo.global*.
3. Churyk, N., Reinstein, A. and Lander, G. H. (2015), "Leasing: reducing the game of hiding risk", *Journal of Accounting and organization change*, Vol. 11, No. 2, pp. 162 – 174.
4. Gotze, U., Northcott,D. and Schuster, P. (2015), "Investment Appraisal in Methods and Models", Available at: <https://www.springer.com/gp/book/9783642072604>
5. Guidi, M.G., Hillier, J. and Tarbert, H. (2008), "Maximizing the firm's value to society through ethical business decisions: Incorporating 'moral debt' claims". *Critical Perspectives on Accounting*, Vol. 19, No. 5, pp. 603 – 619.

6. PWC (2016), “IFRS 16: The leases standard is changing – Are you Ready?” available online at: <http://www.pwc.com/gx/en/services/audit-assurance/asset/ifrs-16-new-leases.pdf>
7. Ozturk, M. and Serçemeli, M. (2016), “Impact of New standard “IFRS 16 Leases” on statement of financial position and key ratios: A case study on an Airline company in Turkey”, *Business and Economics Research Journal*, Vol. 7, No. 4, pp. 143 – 157.
8. Xu, W., Davidson, R. A. and Cheong, C. S. (2017), “Converting Financial statements: Operating to Capitalized leases”. *Pacific Accounting Review*, Vol. 29, No. 1, pp. 34–54